

بين فتياً فقيه العرب والملاحن

د. غازي مختار طليمات*

فقيه العرب "رسالة لغوية لأحمد بن فارس اللغوي [ت: 395 هـ]،
ذُكرت في بضعة عشر كتاباً، وسُميت في بعض المصادر باسم "فتاوى
فقيه العرب"⁽¹⁾ وفي بعضها باسم "مسائل في اللغة يُعالى بها الفقهاء"⁽²⁾.

فتياً

ظفر بمخطوطة الرسالة الدكتور حسين محفوظ في دار الكتب الرضوية "كتابخانة آستانة قدس
رضوي". بمشهد في إقليم خراسان، وهذه المكتبة حافلة بكثير من الكتب المخطوطة والوثائق
والأسفار والأعلاق العربية النفيسة⁽³⁾. ومما يُعلي شأن هذه المخطوطة أنها نسخت سنة 1002 هـ
عن مخطوطة أقدم منها نسخت سنة 627 هـ، وشُفعت بسند يضم سلسلة من العلماء النقات، وينتهي
إلى القاضي أبي زرعة رُوِّح بن محمد بن أحمد بن إسحاق الرازي تلميذ ابن فارس الذي رواها عن
المؤلف نفسه.

حقّق الدكتور حسين محفوظ هذه الرسالة، ونشرها في مجلة. مجمع اللغة العربية⁽⁴⁾ بدمشق
وذيّلها بهوامش وتعليقات لغوية.

محورُ الرسالة الحوار، وموضوعُ الحوار الفقه، وأسلوب الحوار بسيط راتب، يتكرّر من بداية
الرسالة إلى نهايتها على نمط واحد. في الرسالة سائل ومجيب: السائل يُلقِي على الفقيه سؤالاً بجملة
واضحة التركيب، لكنها تتضمّن كلمة أو كلمتين في حاجة إلى توضيح.

* أستاذ جامعي سوري.

(1) مفتاح السعادة: 109/1، وبغية الرعاة: 352/1.

(2) مقدمة الفرق: 32 نقلاً عن الديباج المذهب: 36، والفلاحة والفلوكون: 108.

(3) مجلة المجمع المجلد: 33 ص: 443.

(4) المصدر السابق المجلد: 33 ص: 443 - 466 و ص 633 - 656.

والفقيه يجيب عن السؤال إجابة مُقتضبة بـ "لا" أو "نعم" ثم يشرح ما في السؤال من غموض. ومجموع الأسئلة التي انطوت عليها الرسالة مائة وأربعة، والكلمات التي فسرت من هذه الأسئلة مائة وتسع.

ومن مسائل الرسالة:

"قيل: هل على العمّ في قتل رجل واحد قودّ؟

قال: نعم.

العمّ: الجماعة.

وهذا مذهبنا، أعني قتل الجماعة بالواحد.

وقيل له: رجل نقّب على بني عمّه، هل يعقل عنهم؟

قال: نعم.

يقال: نقّب نقّب إذا صار نقيباً، وذلك حملٌ دية الخطأ⁽⁵⁾.

ولم يكن هذا الضرب من التأليف الطريق بدعاً، لا سابقة له قبل ابن فارس، وإنما كان بين ابتكار الرادة الأوائل من علماء اللغة لكنه كان عندهم على صورة، وجاء عند ابن فارس على صورة. الرواد الأوائل كانوا على تفسير الشعر أحرص منهم على مسائل الفقه، ففسّروا الأبيات المشكلة من الشعر. ولإشكال المعاني في الأبيات التي فسروها وفي أمثالها أسباب، أهمها اشتغالها على أفكار قديمة، ونضمّنها ألفاظاً، لا يعرفها إلا المتصلون بالبدو، المطلعون على حياة العرب في العصر الجاهلي، القادرون على تمييز المجاز من الحقيقة. ولهذا كان حفظ اللغة أقدّر من سواهم عليّ شرح هذه الأبيات، حتى غدت هذه الظاهرة في رأي أستاذنا سعيد الأفغاني — رحمه الله — تدل على توسّع الاهتمام بعلم العربية وشواهدهما، والولوع بتقوية الملكات وشحذ المِرانة فيها⁽⁶⁾.

ثم تحول العلماء من المحاضرة إلى التأليف، فظهرت كتب كثيرة تتناول هذه الظاهرة، وعُرفت هذه الكتب بأسماء متشابهة، أشيعها "أبيات المعاني"، ولعل الأصمعيّ عبد الملك بن قريب [ت: 216 هـ]⁽⁷⁾ كان أسبق الناس إلى التأليف في هذا الباب، ونهج نهجه بعد ذلك علماء آخرون، ذكرهم صاحب كشف الظنون، ونسب إلى كل عالم منهم كتاباً عنوانه "معاني الشعر". ومن هؤلاء العلماء الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة [ت: 221 هـ]⁽⁸⁾، وأبو العَمَيْل عبد الله بن خَلِيد [ت: 246 هـ]⁽⁹⁾ ونعلب أبو

⁽⁵⁾ المصدر السابق ص: 462.

⁽⁶⁾ الإنصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، مقدمة المحقق ص: 31.

⁽⁷⁾ ترجمة الأصمعي في بغية الوعاء: 313.

⁽⁸⁾ ترجمة الأخفش في بغية الوعاء 258 وانظر كشف الظنون 1729/2.

⁽⁹⁾ ترجمة أبي العَمَيْل في وفيات الأعيان 1/ 262.

العباس أحمد بن يحيى [ت: 291هـ]⁽¹⁰⁾، وابن رُستويه عبد الله بن جعفر [ت: 347هـ]⁽¹¹⁾

ولم يقف الإلغاز عند الفقه واللغة، ولم يقصره أربابه على تفسير الشعر الغامض، بل انتقل إلى النحو والإعراب فمضى النحاة يُنقرون عن أبيات المعقدة البناء المشكلة الإعراب، يعاين بإعرابها بعضهم بعضاً، أو يصوغون قواعد النحو بجمل موجزة مسجوعة، ثم ظهرت في القرنين الخامس والسادس الهجريين كتبٌ كاملة في هذين الفنين، منها كتاب "الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب" لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي [ت: 487هـ]⁽¹²⁾ في الفن الأول، وكتاب "الأحاجي النحوية" لجار الله محمود بن عمر الزمخشري [ت: 538هـ]⁽¹³⁾ في الفن الثاني.

أما الكتاب الذي يجدر بالدارس أن يقف عنده ليضعه مدخلاً إلى دراسة كتاب ابن فارس فأقدم من الكاتبين السابقين وأهم، وهو كتاب "الملاحن"⁽¹⁴⁾ لأبي بكر محمد بن الحسن بين دريد الأزدي [ت: 321هـ]⁽¹⁵⁾، فهو على صغره، ذو خصائص تجعله متميزاً من الكتب الأخرى. من هذه الخصائص أن صاحبه ابن دريد عالم من علماء اللغة الأعلام في العصر الذي سبق عصر ابن فارس، فهو تلميذ له. ومنها أن له في اللغة مصنفات، يطول بعضها حتى يغدو معجماً كبيراً "كالجمهرة"، ويقصر بعضها حتى يغدو رسالة صغيرة "كالملاحن"، شأنه في ذلك شأن ابن فارس، فكلاهما من أصحاب المطولات والرسائل.

ومنها أن ابن فارس قبس من جمهرة ابن دريد، ومن كتبه الأخرى، فلا يستعبد أن يكون قد وقف على كتاب الملاحن، واهتدى بأسلوبه وآرائه في العرض والتفسير.

فما موضوع الملاحن؟ وما الصلة بينه وبين "فتيا فقيه العرب"؟

أخذ ابن دريد عنوان كتابه "الملاحن" من الذكاء والفتنة اللذين يدل عليهما لفظ "لحن" فيما يدل عليه من المعاني، لا من معنى الخطأ في النحو، قال ابن دريد:

"معنى قولنا الملاحن، لأن اللحن عند العرب الفتنة، ومنه قوله ﷺ: ﴿لَعَلَّ أَحَدَكُمْ أَلْحَنُ بِحِجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ﴾ أي: أفكّن لها، وأغوص عليها.

وذلك أن أصل اللحن أن تريد شيئاً، فتوري عنه بقول آخر⁽¹⁶⁾."

ورمى ابن دريد من تأليفه كتابه إلى مرمى لغوي فقهى، وهو أن يضع بين يدي المضطر إلى

⁽¹⁰⁾ ترجمة ثعلب في طبقات النحويين واللغويين لليزيدي ص: 141.

⁽¹¹⁾ ترجمة ابن درستويه في بغية الوعاء 279.

⁽¹²⁾ ترجمة الفارقي في فوات الوفيات 1/ 116.

⁽¹³⁾ ترجمة الزمخشري في وفيات الأعيان 2/ 81. وكتاب الأحاجي النحوية حققه د. مصطفى الحديدي ونشره في حماة 1969 م.

⁽¹⁴⁾ حقق الملاحن إبراهيم الحفيش الجزائري، ونشرته المطبعة السلفية في القاهرة عام 1347 هـ.

⁽¹⁵⁾ ترجمة ابن دريد في وفيات الأعيان 1/ 492.

⁽¹⁶⁾ الملاحن ص: 4 والحديث مروى في صحيح مسلم 3/ 1337 على النحو التالي:

"ولعلَّ بعضهم أن يكون أَلْحَنُ بِحِجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ"

حلف اليمين أسلوباً من الحلف يبرئه من الحنث، ويسقط عنه الكفارة، فقال: "هذا كتاب ألفناه ليفزع إليه المجبر المضطهد على اليمين، والمُكره عليهما، فيعارض بما رسمناه، ويضمر خلاف ما يظهر ليسلم من عادية الظالم، ويتخلص من حيف الغاشم⁽¹⁷⁾".

اتبع ابن دريد أسلوباً واحداً من أول كتابه إلى آخره، فهو يحلف يمينا لها معنى يعرفه العالم والجاهل، ثم يفسر هذه اليمين تفسيراً غريباً، فإذا الكلام لغز، وإذا حل اللغز معنى لا يعلق به إلا عالم متفقه في اللغة، متسلع من غريبها ومعانيها غير المتداولة، يدرك المعاني المتعددة للفظ الواحد، ثم يشفع التفسير بشاهد من الشعر القديم تارة، ويتركه عطلاً تارة أخرى. ثم يعود إلى الشاهد، فإذا وجد فيه غريباً شرحه، وإذا وجده واضحاً أرسله وانقأ بقدرة القارئ على الفهم. ومن ملاحنه قوله:

تقول: والله ما رأيت فلاناً قط، ولا كلمته.

فمعنى ما رأيت أي: ما ضربت رثته، ومعنى كلمته: جرحته. قال الشاعر:

يَقْدِي بِأَمِيهِ الْعَرَادَةَ بَعْدَمَا نَجَا، وَضَوَاحِي جِلْدِهِ لَمْ تَكَلِّمْ

العرادة: اسم فرسه، وضواحي جلده: ما ضحا منه للشمس، أي: برز، ولم تكلم: لم تجرح، ويعني بأميهِ: أمه وخالته⁽¹⁸⁾.

على هذا النحو من الحلف وتفسير يمضي ابن دريد حتى يبلغ الكتاب غايته، فإذا هو مائة وثمانون يمينا مشروحة، بلا حنث ولا كفارة، وإذا الشرح مشفوع بمائة وثلاثة عشر شاهداً من الشعر، وبقدر غير يسير من آي الذكر الحكيم والحديث الشريف.

هذه الصورة اللغوية من جانب، والفقهية من جانب آخر تتراءى أبرز قسماتها على وجه قفيا فقيه العرب". فمن ينظر في الكتابين نظرة المدقق المحقق يجد ثلاثة أوجه من وجوه الشبه تجمع بين الكتابين:

أولها الغرض من تأليف الكتاب.

والثاني الموضوع.

والثالث أسلوب العرض.

فإذا كان غرض ابن دريد إنقاذ المُكره على اليمين من الحنث والكفارة أو الانغماس في نار جهنم بحلفه اليمين الغموس، فإن غرض ابن فارس حث الفقهاء على دراسة اللغة ليقفوا على حقائق المشكلات التي تعرض لهم، أو يُستفتون فيها، فلا تَجَبَّهْم. قضية غامضة، ولا يُعْنَتْنهم سائل ماهر،

(17) الملاحن ص: 3.

(18) الملاحن ص: 8 جاء في المختص السفر 6 ص: 195: "العرادة فرس قرواش بن عوق. وجاء في تاج العروس [قرش]: "وقرواش بن عوق فارس جُلُوى الكبرى".

عرف من أسرار اللغة ما لا يعرفون. إن الغاية التي يلتقي عندها الكتابان تسخير اللغة للفقه، ودفع المتبحر في دراسته الشريعة إلى التبحر في دراسة العربية.

جاء في مقدمة "فتيا فقيه العرب":

"كان أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا واسع الآداب، متبحراً في اللغة العربية، وكان يناظر في الفقه، وينصر مذهب مالك، ويناظر في الكلام، وينصر مذهب أهل السنة. وطريقته في النحو طريقة الكوفيين. وإذا وجد فقيهاً، أو متكلماً، أو نحويّاً يأمر أصحابه بسؤالهم إياه، ويناظره في مسائل من جنس العلم الذي يتعاطاه، فإن وجده بارعاً جديلاً، جرّه في المجادلة إلى اللغة، فيغلبه بها. وكان يحث الفقهاء دائماً على اللغة، ويلقي عليهم مسائل ذكرها في كتاب سماه "فتيا فقيه العرب"، ويخجلهم بذلك، ليكون الخجل لهم داعية إلى حفظ اللغة. ويقول: من قصر علمه عن اللغة غولط، فغلط (19).

راوي هذا الكلام هو القاضي أبو زرعة رَوْحُ بن أحمد الرازي [ت: 432هـ (20)].

وهو أحد تلامذة الشيخ ابن فارس، عايشه وخالطه، ووقف على مقاصده مما يقول ومما يصنف ويؤلف، لقد كان ابن فارس يعتقد اعتقاداً راسخاً أن اللغة أوعية العلوم كلها، ومن لم يكن واسع اللغة لم يكن واسع العلم، إن كل معنى من المعاني دق أو عظم يحتاج إلى لفظ ينقله من عقل إلى عقل، أي: أن اللغة هي الحاملة الناقلة للعلوم، والمقصر في تعلمها مقصر في العلم الذي وفق نفسه على دراسته.

روى ابن فارس الخبر التالي ليثبت خطر اللغة، وأثرها في الفهم والإفهام:

"قال سلم بن محمد: حضرت مجلس أبي العباس بن سريج، فوقف عليه رجل، فقال: أجب على المتوضئ غسل شاكله؟ فلم يعلم أبو العباس ما قال. والشاكل: البياض بين الأذن والصدغ (21). فانظر إلى ابن سريج كيف يبهت، ويعيا بإجابة السائل عن مسألة يعرفها صغار الطلبة إذا عرفوا اللغة، وما عجزه لمسألة علمه بالدين، بل لمسألة حظّه من اللغة، فلو أنه كان يعرف معنى "الشاكل" لما أشكل عليه السؤال.

وهب الفقيه عرف اللغة، فمعرفة تلك لا تغنيه عن معرفته قواعد النحو، لأن المفردات العربية حينما ينتظمها التركيب تعروها حركات الإعراب. وقد يتسنى منصب القضاء من يجهل النحو والإعراب، فيعجز عن الفهم والإفهام. وهل الإعراب إلا ضرب من ضروب الشرح والبيان والإفصاح عن المعنى؟

(19) مجلة المجمع العلمي بدمشق المجلد 33 ص 455 - 456.

(20) ترجمة أبي زرعة أعيت أسناننا سيداً الأفغاني رحمه الله. وله ذكر في هوامش الصحاح ص: 141، 156، 294، وفي مقدمة

المجلد ص: 21.

(21) المصدر السابق: 457.

ومذهبُ ابنِ فارس أن علوم العربية لا يحتاج إليها المفتي وحده، بل يحتاج إليها المفتي والمستفتي، والمدعى والمدعى عليه، لأن تبديل حركة في حرف قد يبذل القضاء من حق إلى باطل. وفي القصة التالية الواردة في فتيا فقيه العرب دليل على ما ذهب إليه ابن فارس:

قال ابن فارس: "سمعت أبا بكر محمد بن الحسين الفقيه يقول: ادعى رجل مالا بحضرة القاضي أبي عبيد بن خربوبة. فقال المدعى عليه: ماله عليّ حق بضم اللام - فقال أبو عبيد: أتعرف الإعراب؟ فقال: نعم، قال: فم، قد ألزمتك المال.

قال أبو الحسين: فالواجب على القاضي التحرز والنظر في سائر العلوم ليكون تصديده لجواب ما يسأل عنه مصيباً (22)؟".

أما التشابه في الأسلوب فواضح كل الوضوح، يستطيع أن يدركه القارئ العجлан من النظر في الفقرتين اللتين اقتبسناهما قبل من الملاحن ومن فتيا فقيه العرب، فإذا قاس فقرة استطاع أن يربط كتاب ابن فارس بكتاب ابن دريد، وربما ظن - وفي ظنه قدر من الحقيقة غير يسير - أن اللاحق تهذى بالسابق، ونسج على منواله، فكلاهما يلغز أولاً، ويشرح ثانياً، وكلاهما يدلي بالشاهد إذا احتاج المقام إلى استشهد.

ويبدو من الألفاظ التي استخدمها ابن دريد في "ملاحنه" والألفاظ التي استخدمها ابن فارس في "فتياه" أن ابن فارس حاول - ونجح. فيما حاول - أن يأتي بمفردات جديدة، لم ترد في كتاب ابن دريد لئلا يتهمه أحد بالتكرار، أو بالإغارة على كتب غيره.

فجاءت ألفاظه المألوفة الجديدة في أغلب الأحيان، مكرورة في ألقها، إذ استعمل ابن فارس عشر كلمات فقط مما ورد في الملاحن، وهي: "الإوز" بمعنى الرجل الموثق الخلق، "وجلس الرجل" بمعنى أتى نجداً، و"الحشفة" بمعنى الصخرة الرخوة، و"الخذ" بمعنى الطريق، و"الخليج" بمعنى الرسن، و"الربيع" بمعنى النهر، و"الفرش" بمعنى الإناث من الضأن، و"الفقير" بمعنى مخرج الماء من القناة، و"اللاعب" بمعنى الذي يسيل لعبه، و"المفتري" بمعنى لابس الفرو. [وأهم ما في استعمال هذه الألفاظ أنها متفقة في المعاني عند الرجلين].

وقوف القارئ على هذا التوافق يُتيح له أن يحمل الأمر على أحد الوجهين التاليين:

التوافق غير المقصود، أو كما كان الأقدمون يقولون: وقوع الحافر على الحافر.

والاقتباس المتعمد الذي يدين ابن فارس بالاقتباس والاختلاس، والأول أولى.

وهبك أخذت بالرأي الثاني، ورميت ابن فارس باختلاس عشر الكلمات التي ذكرناها واحتذاء الأسلوب الذي سلكه ابن دريد في ملاحنه، فإن لابن فارس فضلاً، وإن كان اللاحق لا السابق، لوفضله يتجلى حتى في الألفاظ المذكورة، إذ استعملها بدلالات تخالف الدلالات التي تتطوي عليها ملاحن ابن دريد، وأنت تعرف أن الاشتراك قد يحمل الكلمة الواحدة عشر دلالات، كدلالة كلمة

(22) المصدر السابق 458 - 459.

"العين" على الجارحة المبصرة، وعلى نبع الماء، وعلى الخمر، وعلى نفرة الركبة... الخ.
استعمل ابن فارس "الأس" بمعنى الرماد، واستعملها ابن دريد بمعنى العسل، ووردت "العجلة" عند ابن فارس بمعنى الإداوة: (إناء صغير من جلد يحمل فيه الماء)، وعنى بها ابن دريد نوعاً من الشجر، وأراد ابن فارس، "بالعجوز" السيف، وأراد بها ابن دريد الجعبة، وحمل ابن دريد "القوس" على معنى البقية من التمر، وحملها ابن فارس معنى الذراع، وهكذا يكون ابن فارس قد جاء بجديد صحيح، جاوز به ابن دريد، أو كسره — كما يقال بلغة العصر الحديث — رَقْمَهُ القياسي.

ويستطيع الدارس أن يوجّه ما خالف فيه ابن فارس ابن دريد توجيهاً آخر، فيقول: كان ابن فارس حريصاً على الدقة فيما ينقل، وعلى الأصالة فيما يختار، وكان ابن دريد كلفاً بالغريب يرويه من كل وجه، وبالتعمية لإعنات: القارئ وإدهاشه. وبالعقوبة في تحريج ابن دريد حتى إنهم لم يتورعوا عن اتّهامه بوضع اللغة واختلاقها. قال ياقوت الحموي: قال أبو منصور الأزهري في مقدمة كتابه "التّهذيب": وممن ألف في زماننا الكتب، فرمى بافتعال العربية، وتوليد الألفاظ، وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامها أبو بكر محمد بن دريد⁽²³⁾.

ولك أن تحمل هذا الاتهام على التنافس والتحاسد، فإن هؤلاء الثلاثة: الأزهري، وابن دريد، وابن فارس من كبار اللغويين، ومن أصحاب المعجمات الضخمة. فالأزهري صاحب "تهذيب اللغة" وابن دريد صنف "الجمهرة في اللغة"، وابن فارس معجمان: موجز وهو "المجمل" ومطول وهو "مقاييس اللغة". وليس من المستغرب أن يحملهم التنافس على الترامي بالتهم، والتنازع بالوضع والنحل.

وربما كان الأزهري أشدهم عداوةً، وأحدهم لساناً، إذا اتهم ابن دريد بإدمانه شرب الخمر، وجعل إدمانه حجةً عليه، ومطعنًا للتشكيك في علمه ونزاهته ودقته وحصافة عقله، فقال: "سألت إبراهيم بن محمد بن عرفة عنه، فلم يعبأ به، ولم يوثقه في روايته. وألفيته أنا — على كبر سنه — سكران، لا يكاد يستمر لسانه على الكلام من سكره. وقد تصفحت كتابه الذي أعاره اسم "الجمهرة"، فلم أجد لا معرفةً ثاقبةً، ولا قريحةً جيدةً، وعثرت من هذا الكتاب على حروف كثيرة أنكرتها، ولم أعرف مخرجها، فأثبتتها في كتابي في مواقعها منه لأبحث أنا وغيري عنها⁽²⁴⁾". فإن صدق الأزهري فيما رمى ابن دريد، فصدقه جرحٌ وتعديل: جرحٌ لابن دريد، وتعديل غير صريح لابن فارس الذي عرف بالتقوى والورع. وإذا خطر لك أن ترفض آراء الثلاثة بعضهم في بعض فالتمس الحجة من رابع وهو ابن منظور صاحب لسان العرب. فابن منظور كان يرجح رأي الأزهري ورأي ابن فارس على آراء ابن دريد. وكان يشكك أحياناً فيما ينقل عنه محتجاً بأقوال الأزهري فيه.

قال ابن منظور: "والأس: القبر، والأس: الصاحب، والأس: العسل. قال الأزهري: لا أعرف

(23) معجم الأدباء لياقوت: 131 / 18.

(24) معجم الأدباء 131 / 18.

الآس بالوجوه الثلاثة من جهة تصحّ، أو رواية عن ثقة. وقد احتج لها الليث بشعر أحسبه مصنوعاً⁽²⁵⁾. فالأزهري كما ترى أنكر الآس بمعنى العسل، وعليه اعتمد ابن منظور فأنكر المعنى أو ضعفه. أما الآس بمعنى الرماد — وهو المعنى الوارد في فتيا فقيه العرب لابن فارس — فقد أقره صاحب اللسان، وثقه، قال ابن منظور: "والآس: بقية الرماد بين الأثافي في الموقد. قال:

فلم يبق إلا آل خيم منضدٍ وسفّع على آس، ونؤي مغلب

وقال الأصمعي: الآس: آثار النار، وما يعرف من علاماتها⁽²⁶⁾.

وما قلناه قبل في الآس يشمل ثلاثة الألفاظ الأخرى، وتجري أحكامه عليها، وهي: "العجلة، والعجوز، والقوس"، وإليك البيان:

ذهب ابن دريد إلى أن العجلة نوع من الشجر، وذهب ابن فارس إلى أنها الإداوة.

ومن يحتكم إلى لسان العرب يحكم لابن فارس على ابن دريد. قال صاحب اللسان: "والعجلة: الإداوة الصغيرة، والعجلة: المزادة.. وقيل: هي شجرة ذات ورق وكعوب وقضب لينة مستطيلة⁽²⁷⁾". فانظر إلى أسلوب التمرّيز في ذكر المعنى الأخير: "وقيل"، وإلى الجزم واليقين في إيراد المعنى الأول.

ومن غيش الشك في معاني ابن دريد، ونور اليقين في معاني ابن فارس أن كلمة "العجوز" بمعنى الجعنة، وكلمة "القوس" بمعنى الذراع — وهما المعنيان اللذان تخيرهما ابن دريد وسلكما في ملاحظته — ذكرنا في القاموس المحيط وذكر معنيهما عطلاً من الشواهد، ولم يذكر المعنيان البتة في لسان العرب. أما المعنيان اللذان تخيرهما ابن فارس فقد ذكرهما صاحب اللسان مشفوعين بشاهدين فصيحين. قال ابن منظور: "والعجوز نصل السيف، قال أبو المقدم:

وعجوز رأيت في فم كلب جعل الكلب للأمير حملاً⁽²⁸⁾

وقال أيضاً: "القوس: القليل من التمر، يبقى في أسفل الجلة... ويروى عن عمرو بن معد يكرب أنه قال: تضيقت خالد بن الوليد، وفي رواية: تضيقت بني فلان، فأتوني بثور وقوس وكعب،

⁽²⁵⁾ لسان العرب [أوس].

⁽²⁶⁾ لسان العرب [عطب].

البيت للناطقة الذبياني، ورد في ديوانه ص: 241 على النحو الآتي:

فلم يبق إلا آل خيم منصب وسفّع على آس، ونؤي مغلب

والتفسير لا يضير، والمعنى الكلي للبيت لا يتأثر به. قال المحقق في شرح ألفاظ البيت: الآل هنا: عمود الخيمة، والسفعة، سواد يضرب إلى الحمرة، والمغلب: المهذوم، والنؤي يُحفر حول الحباء لتلا بدخله الماء.

⁽²⁷⁾ لسان العرب [عجل].

⁽²⁸⁾ ورید البيت في تاج العروس [عجز].

فالقوس: الشيء من التمر (29).

والخلاصة أن ابن فارس نهج منهج ابن دريد، لكنه حقق ودقق، والتزم الصدق والأمانة فيما أفتى، وبرئ من الارتجال والافتعال، ولم يأخذ بكل ما بلغه من معانٍ مستغربة ألصقت بكلام العرب، أو استنبطت من شواهد مضعوفة أو منحولة.

وفي خاتمة الحديث عن "فتيا فقيه العرب" تحسن الإشارة إلى أن ألغاز ابن فارس القفيه حظيت بإعجاب العلماء من بعده، وتقبلتهما الأجيال اللاحقة بقبول حسن، وتأثر بها صاحب المقامات أبو محمد القاسم بن علي الحريري [ت: 516هـ⁽³⁰⁾]، فنسج على منوالها مقامته الثانية والثلاثين نسجاً يجعلها شديدة الشبه بفتيا فقيه العرب، حتى كأنها تحاكيها في الموضوع، وفي عدد المشكلات والألغاز المطروحة، قال الحريري: "إني حاضرت فقهاء الدنيا حتى انحلت منهم مائة فتيا⁽³¹⁾" لكن الحريري لم يكتف في عرضه بأسلوب المحاوره المتبع في فتاوى ابن فارس، بل زان الحوار بالسجع، فأضاف على غرابية المعاني جمال الواقع الذي ينتظم فن المقامات، وهذه الإضافة أسبغت على فتاواه الفقهية حلة أدبية، تدينها من سحر الشعر، كقوله:

" قال: أَيْمَنُ الذِّمِّيِّ مِنْ قَتْلِ الْعَجُوزِ؟

قال: معارضته في العجوز لا تجوز.

العجوز: الخمر، وقَتْلُها: مزجها.

قال: أَيْجُوزُ أَنْ يَنْتَقِلَ الرَّجُلُ مِنْ عِمَارَةِ أَبِيهِ؟

قال: مَا جُوزَ لَخَامِلٍ وَلَا نَبِيهِ.

العِمَارَةُ: القبيلة.

قال: مَا تَقُولُ فِي التَّهَوُّدِ؟

قال: هُوَ مِفْتَاحُ التَّزَهُدِ.

التَّهَوُّدُ: التَّوْبَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا هَدُّنَا إِلَيْكَ﴾ (32) (33) "

وقد حرص الحريري على الابتكار، فجاء بمائة فتوى جديدة، لم يرد منها في فتيا فقيه العرب إلا ست فتاوى، استعمل فيها ثلاثة ألفاظ بالمعاني التي ذهب إليها ابن فارس، وهي: البصير بمعنى الكلب، والدرس بمعنى الحيض، والربيع بمعنى النهر، واستعمل ثلاثة الألفاظ الأخرى بدلالات أخرى.

(29) لسان العرب [قوس].

(30) ترجمة الحريري في وفيات الأعيان: 491 / 1.

(31) شرح مقامات الحريري للشريشي: 89 / 2.

(32) الأعراف: 156.

(33) شرح مقامات الشريشي: 91 / 2.

وهي: الثورُ بمعنى السيد مرة، وبمعنى الجنون أخرى، والعاقل بمعنى صاحب العقل، والعجوز بمعنى الخمر.

وبذلك يكون ابنُ فارس قد اقترضَ وأقرضَ، واهتدى بمن سبقه، واحتذاه من لحقه، لكنه أخذ من غيره الأسلوب لا الموضوع، وأعطى غيره الأسلوب والموضوع جميعاً، فكان حظه من الإبداع فوق حظه من الاتباع.

المصادر والمراجع

- الأحاجي النحوية: لجار الله الزمخشرى، حققها مصطفى الحدرى، مكتبة الغزالي حماة 1969م.
- الإفصاح: لأبي نصر الفارقي، حققه سعيد الأفغاني، مؤسسه الرسالة بيروت 1980م.
- بغية الوعاة: لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة بيروت.
- تاج العروس: لمرتضى الزبيدي، حققه عبد الستار فراج، وزارة الإرشاد الكويت 1965م.
- ديوان النابغة النيباني: حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر 1977م.
- شرح مقامات الحريري: للشريشي، دار الكتب العلمية بيروت 1399هـ.
- الصحابي في فقه اللغة: لأحمد بن فارس، حققه السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1977م.
- صحيح مسلم: لمسلم القشيري، دار إحياء التراث، بيروت 1375م.
- طبقات اللغويين والنحويين: لأبي بكر الزبيدي، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر 1973م.
- فوات الوفيات: لابن شاکر الكتبي، حققه محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر 1951م.
- كتاب الفرق لابن فارس: حققه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة 1982م.
- كشف الظنون: لحاجي خليفة، مصور عن طبعة استنبول 1951.
- لسان العرب: لابن منظور، طبعة دار صادر، بيروت 1955.
- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق. المجلد 33.
- مجمل اللغة، لأحمد بن فارس: حققه زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت 1984م.
- المخصص: لابن سيده الأندلسي، مطبعة بولاق، مصر 1316 هـ.
- معجم الأدباء: لياقوت الحموي، دار المستشرق بيروت.
- مفتاح السعادة: لطاش كبري زاده، ترجمة كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور دار الكتب الحديثة، القاهرة 1968م.
- الملاحن: لابن دريد، حققه إبراهيم المغيش، الطبعة السلفية مصر، 1347 هـ.
- وفيات الأعيان: لابن خلكان، دار صادر بيروت 1987م.

